التقرير المرحلي للمؤسسة

تقرير مقدم إلى:

الدورة التاسعة والثلاثون للكومسيك

ديسمبر 2023

معلومات موجزة عن المؤسسة

سنة التأسيس	1999
المقر الرئيس	جدة، المملكة العربية السعودية
عضو	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
المهمة	دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال توفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
رأس المال المصرح به	4 مليار دولار أمريكي
رأس المال المدفوع	1.6 مليار دولار أمريكي
قيمة المشاريع التراكمية المعتمدة منذ التأسيس	6.7 مليار دولار أمريكي
قيمة المدفوعات التراكمية منذ التأسيس	4.4 مليار دولار أمريكي
الاعتمادات التراكمية حسب القطاع	قطاع التمويل (تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة) = 51% الصناعة والتعدين = 14% قطاع الطاقة = 6% القطاعات الأخرى = 29%
إجمالي عدد الدول الأعضاء التي استفادت من خدمات المؤسسة منذ التأسيس	50
عدد المشاريع المعتمدة	437

1. يبلغ رأس المال المصرح به للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (المؤسسة)، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، 4 مليار دولار أمريكي، ويتشكل هيكل المساهمين من خمس وخمسين (55) دولة عضوًا في منظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى خمس (5) مؤسسات مالية عامة. وتتمثل مهمة المؤسسة في دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقديم التمويل، والخدمات الاستشارية، والمساعدة الفنية لمشاريع القطاع الخاص وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2. بفضل سجلها القوي الذي يمتد لعقدين ونصف من الزمن، تواصل المؤسسة تقديم حلول مبتكرة للقطاع الخاص مع تيسير الربط بين الاستثمارات الخاصة والتنمية المستدامة عبر دولها الأعضاء (55 دولة). بنهاية الربع الثالث من عام 2023، تكون المؤسسة قد خصصت اعتمادات تراكمية بلغت 6.7 مليار دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي مدفوعاتها التراكمية 4.4 مليار دولار أمريكي.

ملخص الإنجازات في عام 2023

3. أعدت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خطة تشغيلية مفصلة لعام 2023، تتمحور حول ثلاث ركائز استراتيجية: 1) إعادة تنظيم المهمة الأساسية والاستدامة المالية، 2) تعزيز الحوكمة، و3) التميز التنظيمي. تعرض الفقرات التالية إنجازات المؤسسة في إطار كل من هذه الركائز الثلاث.

4. فيما يتعلق بالنتائج التشغيلية المتوقعة للمؤسسة بنهاية العام 2023، تتوقع المؤسسة اعتماد ما قيمته 700 مليون دولار أمريكي. ويتوقع أن يخصص الجزء الأكبر من اعتمادات المؤسسة لخطوط التمويل والتمويل لأجل، بحصص تبلغ 59% و35% على التوالي. فيما تخصص نسبة 6% المتبقية لمشاريع الأسهم. وفيما يتعلق بالمدفوعات، حققت المؤسسة تقدماً كبيراً خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2023، وتتوقع أن تختتم العام بإجمالي مدفوعات بقيمة 525 مليون دولار.

5. يتماشى التوزيع القطاعي والإقليمي لمشاريع المؤسسة مع الأهداف المحددة في استراتيجيتها العشرية. خلال عام 2023، خُصِّص أكثر من نصف الاعتمادات للقطاع المالي، بينما تركزت استثمارات القطاع غير المالي على القطاعات عالية التأثير وتشمل البنية التحتية والصناعة. وفي مجال تعزيز المحفظة الحالية وإعادة هيكلة الميزانية السنوية، حققت المؤسسة عمليات تخارج ناجحة من مجموعة من مشاريع الأسهم.

6. فيما يتعلق بتنمية الشراكات، نجحت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خلال عام 2023 في إقامة علاقة تآزر كبيرة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وأنشأت الكيانات الثلاث لجنة التنسيق الفني (اللجنة) لتعزيز التنفيذ المتبادل للمشاريع والتعاون في تنفيذ مشاريع جديدة. خضعت أنشطة اللجنة لتقييمات فصلية بقيادة الرؤساء التنفيذيين للكيانات الثلاث، باعتماد مؤشرات أداء رئيسة محددة لكل فصل. ومنذ إنشائها، مكنت اللجنة الكيانات من التشارك في تنفيذ أكثر من 50 عملية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 3 مليارات دولار، غطت أكثر من 20 دولة عضو.

7. تلقت المؤسسة في عام 2023 دعمًا ماليًا وسياسيًا قويًا من مساهميها تقديرا لدورها الحاسم في تنمية القطاع الخاص. وكجزء من الزيادة العامة الثانية لرأسمال المؤسسة، التي وافقت عليها الجمعية العمومية في 11 يونيو 2015، تم الاكتتاب بمبلغ 828 مليون دولار من أصل 1 مليار دولار من رأس المال المتاح للاكتتاب (أي ما يعادل معدل اكتتاب 83٪). وعلى صعيد المدفوعات، تلقت المؤسسة ما يفوق 685 مليون دولار من مدفوعات رأس المال من مساهميها منذ بداية الزيادة العامة الثانية لرأس المال.

8. ويظل الوضع المالي للمؤسسة قوياً بفضل سياساتها المحافظة في إدارة المخاطر. وعلى وجه التحديد، بلغت نسبة كفاية رأس المال المعدلة وفق المتطلبات المتعلقة بالمخاطر أعلى من المستوى المطلوب وهو 35%، كما بلغ إجمالي الأصول السائلة قيمة أعلى من الحد الأدنى للمستويات الاحترازية.

9. وعلى العموم، حققت المؤسسة في عام 2023، تقدمًا كبيرًا في ركائزها الإستراتيجية الثلاث الرئيسة التي تهدف إلى تعزيز القطاع الخاص في دولها الأعضاء. وتشمل هذه الركائز إعادة تنظيم المهمة الأساسية، وتعزيز الحوكمة، وتحقيق التميز التنظيمي. وتتطلع المؤسسة في عام 2024 إلى التركيز القوي على تحقيق نمو وتقدم كبير في المجالات الثلاثة لأهدافها الاستراتيجية الرئيسة.

إعادة تنظيم المهمة الأساسية والاستدامة المالية

10. تعديل نموذج التشغيل: تم إيقاف الوظائف غير الربحية (أسهم الشركات والصناديق) والمتداخلة (إدارة العلاقات) وإعادة توزيع موظفيها على مجالات التركيز.

11. إعادة تنظيم نموذج الأعمال: تم تطوير حزمة أعمال قوية مع التركيز على خطوط التمويل وعمليات التمويل لأجل عالية الجودة، إضافة إلى اعتماد خطة تمويل مفصلة تم تطويرها بناءً على متطلبات الحد الأدنى الاحترازي للسيولة.

12. إغلاق الأصول القديمة: تم تشكيل فريق عمل مخصص للأسهم لوضع خطة عمل لكل أصل من أصول الأسهم، كما تم إنشاء وظيفة للعمليات الخاصة من أجل إعادة تأهيل الأصول المتعثرة. نجحت المؤسسة في استرداد أكثر من 70 مليون دولار من القروض المتعثرة والصناديق، وحصلت على موافقة اللجنة التنفيذية لتصفية إحدى استثماراتها في الأسهم.

13. زيادة المدفوعات: توخي الجودة عند الدخول في المشاريع (التركيز على صفقات التمويل المشترك مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الأخرى)، وتنفيذ مبادرات تعزيز العمليات بشكل صحيح لزيادة المدفوعات وتقليل حصة محفظة السيولة.

14. الشراكات: توجت جهود الشراكات التي بذلتها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بتحقيق نتائج باهرة تمثلت في: 10 زيارات عمل بقيادة الرئيس التنفيذي منذ أكتوبر 2022، وتنظيم 12 ورشة عمل، وتنفيذ 369 نشاط أعمال، وخلق 37 فرصة استثمار جديد، وتوقيع برنامج عمل قطري واحد، وتوقيع 4 مذكرات تفاهم، بالإضافة إلى أتمتة إعداد تقارير إجراءات المهام. علاوة على ذلك، قامت المؤسسة بحل العديد من المشكلات العالقة منذ مدة طويلة، وتشمل، دون أن تقتصر على، متأخرات مساهمات رأس المال (800.000 دولار أمريكي) وحل استثمار قديم (رويال أطلانتيك ريزيدنسز ليميتيد).

15. تنفذ المؤسسة مهمتها من خلال قطاعي أعمال أساسيين يعملان على تسهيل حلول القطاع الخاص:
1) التمويل لأجل: توفر المؤسسة بشكل مباشر تمويل المشاريع / الشركات لصالح المؤسسات. 2) خطوط التمويل: تقدم المؤسسة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك المحلية والإقليمية.

أنشطة المؤسسة لعام 2023 الرامية لتعزيز القطاع الخاص والبنية التحتية والتصنيع

16. تدعم المؤسسة مشاريع القطاع الخاص من خلال المشاركة في أنشطة البنية التحتية، وتمويل الشركات، والمساهمة في النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

17. في عام 2023، نفذت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص اتفاقية تمويل لفائدة الشركة المصرية الكويتية القابضة بقيمة 25 مليون دولار، لتعزيز مبادرات التوسع والنمو المقبلة. وسيدعم تمويل المؤسسة توسيع المشاريع المتعلقة بالتنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه. وتقع هذه المشروعات في البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل شمال سيناء، وتغطي مساحة 560 كيلومترًا مربعًا، ومن المتوقع أن تشمل إجمالي 2352 مليار قدم مكعب من موارد الغاز الطبيعي و112 مليون برميل من المكثفات.

ويتجلى تأثير المؤسسة على كل من الدولة والعميل من خلال مشاركة الشركة المصرية الكويتية القابضة في القطاعات الحيوية مثل إنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء. ويتماشى هذا المشروع مع رؤية الدولة لإشراك

القطاع الخاص في المجالات الاستراتيجية والحيوية. توظف الشركة حاليًا أكثر من 5000 موظف مباشر، مع العمل على زيادة القوى العاملة بشكل سنوي. ومن المتوقع أن يؤدي الدعم الذي تقدمه المؤسسة إلى توظيف 500 موظف إضافي، كما أن هناك العديد من الأفراد في مختلف الصناعات في سلسلة التوريد الخاصة بالشركة والذين يساهمون في عملياتها.

18. وافقت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص أيضا على تمويل بقيمة 25 مليون دولار لمشروع "المرابطون"، المصمم لإنشاء منشأة تخزين في المملكة العربية السعودية. ويشمل هذا المشروع أيضًا مرافق للتخزين، التي من المتوقع أن تعزز الأمن الغذائي داخل البلاد. وتتوقع المؤسسة من خلال هذه العملية، تعبئة 25 مليون دولار أمريكي على أساس أفضل جهد من المؤسسات المالية الأخرى، مما يرفع قيمة التمويل الإجمالي إلى 50 مليون دولار أمريكي.

19. علاوة على ذلك، قدمت المؤسسة تسهيلات بقيمة 30 مليون دولار لدعم واحدة من أكبر التجمعات الصناعية في بنجلاديش ذي أنشطة تجارية متنوعة في مجالات الصلب، والأسمنت، والسلع الاستهلاكية سريعة الحركة، والسيراميك. تتمتع هذه الشركة بمكانة بارزة باعتبارها الشركة الرائدة في أسواق الصلب، والأسمنت في بنغلاديش. وستمَكِّن هذه التسهيلات الشركة من توسيع عملياتها، وبالتالي تقديم مساهمة قيّمة في تحقيق هدفين من أهداف التنمية المستدامة وهما الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

تدخلات المؤسسة في قطاع تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2023: تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال خطوط التمويل

20. في عام 2023، منحت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خط تمويل بقيمة إجمالية بلغت 65 مليون دولار لفائدة ثلاث مؤسسات مالية متميزة في أوزبكستان، وهي بنك الائتمان الأصغر، وبنك إيباك يولي، وبنك إنفين. ستخصص هذه البنوك قيمة خط التمويل لتقديم الدعم المالي وتعزيز القطاع الخاص، خصوصا قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان.

21 - يعتمد الاقتصاد الأوزبكي بشكل كبير على كيانات القطاع الخاص، مع التركيز القوي على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دورا حيويا في دفع النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، وتخفيف حدة الفقر. وقد ازدادت الحاجة الملحة لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوزبكستان عقب جائحة كوفيد 19. وقد أقامت البنوك الثلاثة التي تلقت تمويلاً من المؤسسة علاقات مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها المؤسسة. علاوة على ذلك، تهدف هذه المبادرات إلى تحسين معايير حوكمة الشركات.

وبناءً على طلب محافظ البنك الإسلامي للتنمية في أوزبكستان، وافق البنك الإسلامي للتنمية على تقديم مساعدة فنية للحكومة الأوزبكية لتسهيل تطوير إطار قانوني للتمويل الإسلامي. في هذا الإطار، نظم معهد البنك الإسلامي للتنمية تدريبًا حول التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية الإسلامية لفاعلين ومنظمين محليين رئيسين في مجال التمويل الإسلامي. واستجابة للطلب المتزايد على التمويل الإسلامي، ساعدت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تسع مؤسسات مالية في أوزبكستان على إنشاء نوافذ إسلامية من شأنها لتمكينها من تقديم المنتجات المالية الإسلامية في السوق المحلية بمجرد إنشاء الإطار التنظيمي اللازم.

22. كما ستمكن هذه التسهيلات التمويلية بنك الائتمان الأصغر، وبنك إيباك يولي، وبنك إنفين من توسيع محفظة التمويل الإسلامي وعملياته، مما سيؤدي إلى خلق فرص عمل مباشرة على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق عوائد مالية لأصحاب المصلحة، وتعزيز الإيرادات الحكومية من خلال المساهمات الضريبية. علاوة على ذلك، من شأن ترتيبات التمويل هذه أن تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة خصوصا الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، وستعزز التعاون بما يتوافق مع الهدف 17 (الشراكة من أجل الأهداف)، مع التأثير بشكل غير مباشر على الهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي). صممت هذه التسهيلات لتيسير الحصول على التمويل من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومختلف الشركات الأخرى في قطاعات الزراعة، والصناعات الغذائية، والمعدات الصيدلانية والطبية، والنسيج، والتصنيع. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه التسهيلات إلى مساعدة عملاء القطاع الخاص، بما فيهم الشركات الصغيرة والمتوسطة، على الوصول إلى أسواق دولية جديدة، وبالتالي زيادة مبيعات صادراتها.

23. وموازاة مع ما سبق، قدمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في عام 2023 خط تمويل لمؤسستين ماليتين رائدتين في مصر، وهما بنك البركة مصر وبنك مصر، بإجمالي 60 مليون دولار. سيتم توجيه هذين التسهيلين الماليين نحو دعم مشروعات القطاع الخاص المؤهلة التي ترعاها شركات القطاع الخاص المؤهلة في مصر. يتمتع قطاع التمويل الإسلامي في مصر بإمكانات نمو كبيرة، مما سيمكن الدعم المالي الذي تقدمه المؤسسة من لعب دور حاسم في تعزيز هذا النمو وتسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على كيانات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، لكونها تعمل كمحركات أساسية للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر.

24. علاوة على ذلك، قدمت المؤسسة خطي تمويل بقيمة 60 مليون دولار لمؤسستين ماليتين رائدتين في تركيا، وهما بنك ترك إكزيم وبنك دينيز. ويعتبر تطوير القطاع الخاص أمرا بالغ الأهمية للتنمية المستدامة للاقتصاد التركي. ويوفر التمويل الإسلامي آفاقًا كبيرة للنمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن تعمل تسهيلات التمويل المقدمة من المؤسسة على تعزيز الموارد المالية قصيرة إلى متوسطة الأجل لهاتين المؤسستين الماليتين التركيتين الرائدتين.

25. من المتوقع أن يكون لخطوط التمويل المقدمة من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص إلى العديد من الدول الأعضاء في عام 2023، التي تفوق قيمتها الإجمالية 350 مليون دولار، تأثيرات إيجابية عديدة، تشمل توليد فرص عمل مباشرة على مستوى المؤسسات المالية والعملاء، وتحقيق عوائد مالية لأصحاب المصلحة، وزيادة إيرادات الضرائب الحكومية، وجذب ودائع العملاء. كخلاصة، من شأن هذه التسهيلات ان تؤدي إلى: (1) زيادة الوعي داخل المجتمع بقطاع التمويل الإسلامي ودور المؤسسة/البنك الإسلامي للتنمية، وتعزيز التمويل الإسلامي المتمثل في خطوط تمويل المؤسسة لفائدة المؤسسات المالية وعملائها، (2) توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تقديم تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية للعملاء الذين يفضلون القروض دون فوائد، (3) تعزيز الوضع المالي للمؤسسات المالية المستفيدة، وبالتالي المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والمالي العام للبلد، (4) تعزيز عصرنة الشركات الصغيرة والمتوسطة، و(5) الحفاظ على الوظائف الحالية، وتدعيم خلق فرص عمل إضافية غير مباشرة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

الخطة التشغيلية للمؤسسة لعام 2024:

26. تتبنى المؤسسة استراتيجية وخطة عمل معتمدة على البيئة السائدة للاقتصاد الكلي، والمتطلبات والاحتياجات الملحة لدولها الأعضاء. في هذا الإطار، عملت المؤسسة على تطوير خطة عملياتها لعام 2024 باستهداف: (1) الاستدامة المالية للمؤسسة، و(2) إعادة مواءمة العمليات مع مهمتها الأساسية وتوجهها الاستراتيجي. ولتحقيق هذين الهدفين، ستركز خطة العمليات لعام 2024 على ثلاث ركائز، وهي:

- الاستدامة (الاستدامة المالية واستدامة الأعمال)،
- الكفاءة (التميز في تقديم الخدمات)، و
- الشمولية (تعظيم قيمة أصحاب المصلحة).

27. في عام 2024، تتوقع المؤسسة اعتماد تمويلات بقيمة تناهز 750 مليون دولار ومدفوعات تقارب 600 مليون دولار لفائدة مشاريع القطاع الخاص في دولها الأعضاء. وتخطط المؤسسة في اعتماداتها ومدفوعاتها الجديدة للتركيز على منتجي خطوط التمويل والتمويل لأجل، الذين سيمثلان أكثر من 90%. كما ستواصل المؤسسة خلق قيمة لمشاريع الأسهم الحالية وتنفيذ مشاريع جديدة على أساس شديد الانتقاء. وسيتم استكمال أنشطة الائتمان والأسهم الخاصة بالمؤسسة بمنتجات أخرى، وتشمل الخدمات الاستشارية والتمويلات المشتركة. تعمل هذه المكونات الإضافية لمحفظة منتجات المؤسسة على تعزيز حضورها، ومكانتها، ومشاركتها في تعزيز القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

28. لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، والطاقة، والبنية التحتية التي تواجهها دولها الأعضاء، ستعطي المؤسسة الأولوية لتمويل المشاريع بمساهمة واضحة في تيسير الحصول على الغذاء، والطاقة المتجددة. وكجزء من استجابة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للأمن الغذائي، خصصت المؤسسة مبلغ 270 مليون دولار للفترة 2023-2025 لمواجهة تحديات الأمن الغذائي التي تواجهها دولها الأعضاء.

29. فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي الشامل للمؤسسة وأهداف خطة العمل الثلاثية، تهدف المؤسسة إلى زيادة اعتماداتها ومدفوعاتها بشكل مطرد بين عامي 2024 و2026، لا سيما بالنسبة لخطوط التمويل والتمويل لأجل. وتستهدف المؤسسة إجمالي اعتمادات بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي ومدفوعات بقيمة 2.2 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

مشاريع التوصيات:

1- الإشادة بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لجهودها في تعزيز تنمية القطاع الخاص، ومساعدة التقدم الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تقديم الدعم المالي والخدمات الاستشارية للقطاع الخاص.

2- الإحاطة علماً بجهود المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص التي تعمل بكفاءة على تمويل مشاريع القطاع الخاص بما في ذلك مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل دولها الأعضاء، حيث بلغت اعتمادات المؤسسة التراكمية 6.7 مليار دولار أمريكي، وبلغ إجمالي مدفوعاتها التراكمية 4.4 مليار دولار أمريكي.

3- تقدير التقدم المحرز في تعزيز الشراكات، حيث حققت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص تآزرًا كبيرًا مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال عام 2023 تجلى في أنشطة لجنة التنسيق الفني، التي ساهمت منذ تأسيسها في تسهيل تشارك الكيانات الثلاث في أكثر من 50 مشروع تنمية للقطاع الخاص بقيمة إجمالية ناهزت 3 مليار دولار غطت أكثر من 20 دولة عضو.

4- الإشادة بأنشطة بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في مجال تنمية القطاع الخاص لعام 2023، حيث بلغت اعتماداتها التمويلية حوالي 700 مليون دولار أمريكي، ومدفوعاتها التمويلية حوالي 525 مليون دولار أمريكي لفائدة مشاريع القطاع الخاص في دولها الأعضاء. وقد ساعد التركيز الاستراتيجي للمؤسسة على القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل، وتوليد الإيرادات من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

5- الإشادة بجهود المؤسسة في التصدي لتحديات الأمن الغذائي التي تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ويتجلى ذلك في تخصيص مبلغ 270 مليون دولار أمريكي مع التركيز على المنتجات الغذائية الأساسية، وأدوات تعزيز الإنتاجية الزراعية.

6- تشجيع المؤسسة على مواصلة تطوير أنشطتها التمويلية خلال عام 2024 والسنوات القادمة من أجل التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجه القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأهمها الحصول على التمويل، والوصول إلى البنية التحتية بأسعار معقولة.